العرب
الخميس 2021/09/02
السنة 44 العدد 12167

صحافيون ناجون من سجون الحوثي محاصرون في سجن أكبر

إرهاب نفسي ممنهج تمارسه أطراف الصراع ضد الإعلاميين

وضع كارثي للصحافيين في اليمن

يجمع الصحافيون اليمنيون على أن الحرية الصحافية في اليمن باتت معدومة تماما نتيجة لما يلاقيه الصحافي من مضايقات وسجن وإخفاء قسري، بينما الناجون من معتقلات الحوثيين خرجوا ليجدوا وضعا كارثيا ليس أفضل كثيرا من السجون.

صنعاء - يعيش الصحافيون في اليمن ظروفا حقوقية ونفسية بالغة الصعوبة، جراء الانتهاكات التي مارستها أطراف النزاع بحقهم على مدى نحو سبع سنوات من الحرب، ويجد المعتقلون السابقون أنفسهم عالقين في سجن أكبر لا يقل معاناة عن المعتقلات.

وهيثم الشهاب واحد من هؤلاء الصحافيين الذين اعتقلهم الحوثيون لمدة خمس سنوات، قبل أن يتم الإفراج عنه في صفقة تبادل أسرى مع الحكومة اليمنية في أكتوبر 2020.

ويرى الشهاب أنه ليس في مأمن هو وزملاؤه الصحافيون، "حيث نعاني قسوة الظروف الصعبة وعدم وجود بيئة آمنة تضمن لنا الاستقرار والعيش بحرية بعد تلك السنوات التي قضيناها خلف السجون".

هيثم الشهاب

نعاني وضعا مأساويا قد يكون أشدّ وطأة مما كنا عليه في السجون

ويضيف "نحن خرجنا من السجن ووضع البلد كارثي؛ وأصبحنا نعاني وضعا مأساويا قد يكون أشد وطأة مما كنا عليه في السجون".

ويشير إلى أن الحرية الصحافية في اليمن معدومة تماما نتيجة لما يلاقيه الصحافي من مضايقات وسجن وإخفاء قسري.

وبات اليمن واحدا من أسوأ الأماكن عالميا من حيث الحريات الصحافية؛ إذ تعرض العشرات من الصحافيين للقتل منذ بدء الحرب، فيما فقد المئات منهم أعمالهم، وفق تقارير حقوقية.

ويقبع اليمن في المرتبة 169 من أصل 180 بلداً على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة، الذي نشرته منظمة "مراسلون بلا حدود" المعنية بالدفاع عن حريات الصحافيين في وقت سابق هذا العام.

ويقول الشهاب "بعد سنوات من الاعتقال التعسفي والمعاناة الشديدة التي واجهتها داخل السجون الحوثية أصبحت أعاني من قسوة العيش في المنفى خارج اليمن وعدم التمكن من العودة إلى الديار ولمّ الشمل بأهلي بعد سنوات من الغياب عنهم قسريا".

ويشير إلى أن أربعة من زملائه الصحافيين الآن يواجهون حكما تعسفيا بالإعدام نتيجة آرائهم المعارضة فقط، إنهم "يواجهون الآن مصيرا مجهولا حيث يرفض الحوثيون الإفراج عنهم ويستخدمونهم كورقة ابتزاز ضد الطرف الحكومي، ويطالبون بالإفراج عنهم مقابل مقاتلين من الجبهات".

وفي التاسع عشر من أغسطس الماضي أعلنت "مراسلون بلا حدود" أن جماعة الحوثي احتجزت مؤخرا الصحافيين فهد الأرحبي ويونس عبدالسلام.

وقالت في بيان إن "قوات أمن تابعة للحكومة في مدينة تعز (جنوب غرب) حاصرت فجر السابع عشر من أغسطس الماضي منزل الصحافي نايف الوافي، الذي تمكن من الفرار والاختباء في مكان مجهول".

كما حاصر الأمن "منزل الصحافي طه صالح، الذي صادف عدم وجوده في المنزل وقت المداهمة"، وفق المنظمة.

ومطلع يوليو الماضي أعلنت نقابة الصحافيين اليمنيين "رصد 36 حالة انتهاك منذ مطلع العام الجاري حتى نهاية يونيو طالت صحافيين ومصورين ومؤسسات إعلامية".

ووثقت النقابة، حسب التقرير، 12 حالة اختطاف واحتجاز وملاحقة ومضايقة، و4 حالات تهديد وتحريض ضد الصحافيين، و5 حالات اعتداء على صحافيين ومقار إعلامية وممتلكات خاصة.

كما تم توثيق 18 حالة منع من التغطية ومصادرة لصحف، و7 حالات محاكمة ومساءلة لصحافيين.

وأفادت النقابة بأن جماعة الحوثي ارتكبت 20 حالة من إجمالي الانتهاكات بنسبة 55 في المئة، بينما ارتكبت الحكومة الشرعية بمختلف تشكيلاتها 10 حالات انتهاك بنسبة 28 في المئة، فيما ارتكب المجلس الانتقالي الجنوبي 6 حالات بنسبة 17 في المئة.

ووفق الشهاب فإن المنظمات الحقوقية العاملة في اليمن "تملك فقط إصدار بيانات، لكنها لا تشكل الحماية الأساسية التي من الممكن أن توفرها لهؤلاء الصحافيين ليعيشوا بأمان ويعبروا عن آرائهم دون قيود".

وفي الحادي عشر من أبريل 2020 أصدر الحوثيون حكما يقضي بإعدام أربعة صحافيين بعد اختطاف دام قرابة خمس سنوات، وهم عبدالخالق عمران وأكرم الوليدي وحارث حميد وتوفيق المنصوري، تتهمهم الجماعة بالتخابر مع دول التحالف العربي، وهو ما ينفيه الصحافيون.

ويقول الصحافي زكريا الكمالي، رئيس لجنة الحقوق والحريات في نقابة الصحافيين بمحافظة تعز أكبر المحافظات اليمنية من حيث عدد السكان، إن "بلاده (...) كانت بيئة معادية للحريات الإعلامية، وعقب الانقلاب الحوثي تم التنكيل بالصحافة بشكل بشع".

ويؤكد الكمالي أن العشرات من الصحف والمؤسسات أغلقت وتعرض العشرات من الصحافيين للملاحقة قبل أن يجدوا أنفسهم لاجئين في الخارج، فيما يقبع 9 آخرين في السجون، 4 منهم محكوم عليهم بالإعدام من قبل السلطات الحوثية.

وأعلن الصحافيون المعتقلون عدة مرات إضرابًا مفتوحًا عن الطعام، احتجاجًا على التعذيب والاعتداءات التي يتعرضون لها داخل سجون الحوثي، لكن السلطات قابلت مطالبهم بالمزيد من القمع والترهيب وسوء المعاملة.

ووثقت نقابة الصحافيين 1400 انتهاك منذ اندلاع الحرب حتى منتصف العام الجاري، لكن الحقيقة أن كل الصحافيين العاملين داخل اليمن أو الذين هجروه تعرضوا لانتهاكات.

وقال الكمالي "هناك إرهاب نفسي ممنهج تمارسه أطراف الصراع ضد الصحافيين والإعلاميين، فهي لا تريد سوى أقلام وأصوات تسبح في فلكها فقط وتمجد إنجازاتها الوهمية".

ويعتبر الكمالي أن "الصحافي اليمني بحاجة إلى إعادة تأهيل نفسي وجسدي شامل جراء الأضرار التي لحقت به خلال الحرب بسبب رحلة الكفاح التي خاضها منذ 2015".

واستعرض عضو مجلس النقابة نبيل الأسيدي لدى لقائه -ومعه عدد من الناشطين الحقوقيين- في جنيف "مجموعة عمل المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير في مجلس حقوق الإنسان" واقع حرية الرأي والتعبير في اليمن والانتهاكات التي طالت الصحافيين والمؤسسات الصحافية في البلد.

وأشار الأسيدي إلى الأحكام التي أصدرتها الميليشيا الحوثية والتي تقضي بإعدام أربعة صحافيين.

كما تطرق إلى ملف الصحافيين محمد المقري ووحيد الصوفي المخفيين قسراً في سجون الحوثيين منذ خمس سنوات، وقضية الصحافي محمد العبسي الذي مات مسموماً في العاصمة صنعاء وترفض ميليشيا الحوثي فتح تحقيق في الحادثة، ومقتل المذيعة التلفزيونية جميلة جميل في صنعاء في ظروف غامضة والتي ظلت في الثلاجة أربعة أعوام وتم دفنها سراً.

وأوضح الأسيدي أن أكثر من 300 موقع إخباري تم حجبها من قبل ميليشيا الحوثي، مضيفاً أن "الصحافيين في صنعاء تحت الإقامة الجبرية". وطالب بممارسة المزيد من الضغط على الميليشيات الحوثية لوقف انتهاكاتها ضد الصحافيين.

ويشهد اليمن حربا منذ نحو سبع سنوات، أودت بحياة أكثر من 233 ألف شخص، وبات 80 في المئة من سكانه البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة يعتمدون على الدعم والمساعدات، في أسوأ أزمة إنسانية في العالم وفق توصيف الأمم المتحدة.

وللنزاع امتدادات إقليمية، منذ مارس 2015، إذ ينفذ تحالف بقيادة الجارة السعودية عمليات عسكرية دعما للقوات الحكومية، في مواجهة الحوثيين المدعومين من إيران والمسيطرين على محافظات من بينها العاصمة صنعاء.

المواقع الإلكترونية الأردنية تعلن التصعيد ضد تعديلات أنظمة الإعلام

عمان - أعلنت تنسيقية المواقع الإلكترونية في الأردن رفضها لتعديلات أنظمة الإعلام باعتبارها تشكّل استهدافا لوسائل الإعلام وحريّة استخدام الأفراد لشبكات التواصل الاجتماعي، ولوحت بالتصعيد في ظلّ إصرار الحكومة على موقفها وتجاهلها حالة الاستياء الواسعة لدى الصحافيين والرأي العام ضدّ التعديلات.

ولم يسفر اللقاء الذي جمع نقابة الصحافيين الأردنيين بوزير الدولة لشؤون الإعلام صخر دودين ومدير هيئة الإعلام طارق أبوالراغب، عن أي حل للأزمة التي نشأت قبل أيام مع إصدار هيئة الإعلام للتعديلات التي استقبلها الصحافيون بعاصفة من الغضب.

وأبدت تنسيقية المواقع، في بيان رسمي أصدرته الثلاثاء، استغرابها إصرار الحكومة على عدم سحب تعديلات أنظمة الإعلام والتمسك بصيغة "الوقف"، بمعنى عدم إقرار هذه الأنظمة من قبل مجلس الوزراء لحين التوافق مع الأسرة الصحافية على النقاط الخلافية، ضاربة عرض الحائط بمطالب الأسرة الصحافية التي عبر عنها الصحافيون وناشرو المواقع الإلكترونية في اللقاء التشاوري الموسّع الذي عُقد الأسبوع الماضي في مبنى نقابة الصحافيين.

وكانت هيئة الإعلام الحكومية قد أرسلت إلى رئاسة الوزراء نظام تعديلات على "رسوم ترخيص المطابع ودور النشر والتوزيع ومكاتب الدراسات والبحوث، ومكاتب الدعاية والإعلان والمطبوعات الدورية، بالإضافة إلى نظام إجازة المصنفات المرئية والمسموعة ومراقبتها، ونظام معدل لرخص البث وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني"، تمهيدا لإقراره. ومن أبرز التعديلات المقترحة: زيادة رسوم ترخيص المواقع الإلكترونية من 50 إلى 500 دينار (70 ـ 700 دولار)، وفرض 2500 دينار (3500 دولار) على منح رخص بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى تعديل ثالث يفرض رسوما على دور النشر.

كذلك تتضمّن التعديلات المقترحة اعتبار البث المباشر الشخصي على شبكات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك، أنه "بث مرئي ومسموع" وهو ما يعني أنه يحتاج إلى الحصول على ترخيص مسبق على أن أي بث غير حاصل على الموافقات الحكومية المسبقة يُعرض صاحبه لعقوبة السجن مدة تتراوح بين عام وخمسة أعوام، أو غرامة مالية تتراوح بين 25 ألف دينار (35 ألف دولار) و100 ألف (140 ألف دولار أميركي).

خالد الخليفات

التشريعات الإعلامية بحاجة إلى إعادة صياغة وإعادة ضبط وتنظيم

ويؤكد صحافيون أردنيون أن التعديلات جاءت دون وجود أسباب موجبة لها، كما أنها صيغت دون التشاور مع الأسرة الصحافية.

وشددت تنسيقية المواقع الإلكترونية على أن التعديلات التي أدخلت على أنظمة الإعلام غير دستورية وتزهق الحق في النص القانوني، سواء في ما يتعلق بفرض رسوم تجديد الرخصة سنويا وفرض المزيد من الرسوم على التجديد أو فرض رسوم على البثّ عبر الإنترنت، فلا يجوز أن يُعدل النظام على نصّ القانون أو أن يزيد عليه، كما لا يجوز فرض ضريبة أو رسم إلا بقانون.

وحددت الأسرة الصحافية في اجتماعها أربعة مطالب، على رأسها سحب التعديلات فورا قبل بدء أي حوار.

وأكد المحامي خالد الخليفات في جلسة حوارية عقدها "منتدى مؤسسة عبدالحميد شومان الثقافي"، بعنوان "التعديلات المقترحة على أنظمة عمل الإعلام.. تنظيم أم تقييد؟" مساء الاثنين الماضي أنّ التعديلات الأخيرة ليست بقانون حتى تقوم الحكومة بإرسالها إلى بيت التشريع الأردني المتمثل في البرلمان ليصار إلى إقرارها.

وأشار إلى أنّ التشريعات الإعلامية بمجموعها بحاجة إلى إعادة صياغة وإعادة ضبط وتنظيم، مشددا على أهمية توحيد الصفوف للوصول إلى قوانين تحمي الصحافيين قبل أن تحمي النقابة، والخروج بصحافيين مميزين أكفاء قادرين على الدفاع عن مصالح المجتمع، قبل الدفاع عن مصالحهم كجسم صحافي.

وأوضح أنّ التعديلات الأخيرة ارتكزت على أمرين؛ الأول له علاقة بالرسوم، فيما الأمر الآخر له علاقة بالبث بهدف تنظيم عملية البث من خلال المواقع الإلكترونية، منوها أنّ الدستور والمعاهدات الدولية التي صادق عليها الأردن، وكذلك التشريعات المحلية، ضمنت لجميع الأردنيين ممارسة حقهم في التعبير بكل حرية، وأن الدولة كفلت ذلك وفقا للقانون.

وفي ظلّ إصرار الحكومة على موقفها وتجاهلها حالة الاستياء الواسعة التي تشكلت لدى الصحافيين والرأي العام ضدّ التعديلات، فقد قررت تنسيقية المواقع اللجوء إلى التصعيد.

وستكون باكورة الإجراءات التصعيدية الدعوة إلى وقفة احتجاجية أمام نقابة الصحافيين الأحد القادم، تتبعها في نفس اليوم حملة إلكترونية.

السلطة في الجزائر تفرض على الإعلام تحسين صورتها بنص قانوني

الجزائر - كشف وزير الاتصال الجزائري عمار بلحيمر الخطوط العريضة لمشروع قانون السمعي البصري الذي ينتظر مناقشته في البرلمان في الفترة القادمة، مشيرا إلى أن هذا المشروع من شأنه "المساهمة في ترقية صورة وصوت الجزائر" داخليا وخارجيا.

وقال بلحمير في حوار مع وكالة الأنباء الجزائرية إن مشروع قانون السمعي البصري يرمي إجمالا إلى إيجاد مناخ منظم ومحفز لنشاطات السمعي البصري العمومية والخاصة.

وتشير تصريحات بلحيمر إلى التفات الجزائر لصورتها الخارجية، بعد أن شهدت انتقادات متزايدة من قبل الصحافيين ووسائل الإعلام المحلية والأجنبية وبشكل خاص المواقع الإخبارية بسبب سجلها في ملف الحريات الإعلامية وملاحقة الصحافيين، حيث اعتبر أن "إعمال القانون يحتاج إلى تحيين منتظم وإلى احتكام المهنيين والمستثمرين للقانون والاسترشاد بقيم المواطنة والمسؤولية الذاتية التي تعد من الضمانات الأساسية لتطوير المشهد الإعلامي وجعله أداة فعالة لتعزيز مقومات الأمة ومواجهة ما تتعرض له من هجمات ممنهجة، خاصة عبر الشبكة الإلكترونية".

ويتضمن المشروع استحداث سلطة خاصة هي السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري، وهي هيئة ذات شخصية معنوية تتمتع بالاستقلالية المالية، تشمل صلاحياتها مجالات: الضبط، المراقبة، الاستشارة وتسوية النزاعات.

وسيتم استحداث المجلس الوطني للصحافة، وهو هيئة استشارية وآلية عملية تساهم في اتخاذ القرار حول السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تطوير الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، إضافة إلى لجنة آداب وأخلاقيات المهنة المكونة حصريا من الصحافيين.

وبخصوص صلاحية منح صفة الصحافي عن طريق تسليم البطاقة المهنية، أشار بلحيمر إلى أنه سيتم التكفل بها من قبل "لجنة تتكون من ممثلين عن منظمات الصحافيين ومنظمات الناشرين".

وتنوي الحكومة منع حصر المجموعات الإعلامية بشخصيات محددة، حيث تهدف أحكام مشروع القانون إلى "إحداث الشفافية والشرعية اللازمة على النشاطات السمعية البصرية، عن طريق التزام المؤسسات بتجنب الاحتكار واحترام كل مساهم شرط عدم حيازته أكثر من 33 في المئة من أسهم المؤسسة كحد أقصى، مع ضمان حق الشفعة لصالح الدولة، وعن طريق تحديد مصادر التمويل بدقة وشفافية ومنع أي تمويل غامض أو مشبوه المصدر، وتوضيح طبيعة القناة وهويتها وأهدافها ومحتويات برامجها".

ووضع المشروع الضوابط القانونية والتدابير العقابية لما أسماه الوزير "إنهاء حالات الفوضى وسد الفراغات القانونية التي استغلتها قنوات خاصة توجد مقراتها الاجتماعية خارج حدود الوطن وتخضع بالتالي للقانون الأجنبي رغم ممارسة نشاطها داخل الجزائر وتوجيه برامجها للجمهور الجزائري وتوظيف يد عاملة جزائرية".

وقامت السلطات الجزائرية بغلق ثلاث قنوات تلفزيونية في غضون أسبوع، بين تعليق جزئي ونهائي، بسبب ما سمته "تجاوزات مهنية"، ما فتح باب التساؤلات عن مصير قطاع السمعي البصري، خصوصا في ظل مشروع القانون الذي أعلن عنه بلحيمر ويتضمن المزيد من التضييق على وسائل الإعلام.

> **33**
> في المئة من الأسهم الحد الأقصى المسموح حيازته لكل مساهم في المؤسسة الإعلامية

وسحبت الحكومة ترخيص قناة "البلاد" وعلقت بثها لمدة أسبوع على خلفية "خروقات تتعلق بعدم احترامها للتوصيات الخاصة بحماية الأطفال وأعلنت وزارة الاتصال توصلها إلى قرار مشترك مع سلطة ضبط السمعي البصري حول الإغلاق الفوري والنهائي لقناة "الجزائرية وان"، وسحب الترخيص منها لأسباب تتعلق بـ"عدم احترامها متطلبات الأمن العام" إضافة إلى "خرق أحد شركاء القناة للقانون القاضي بمنع شراء أسهم في أكثر من قناة تلفزيونية".

وجاء ذلك بعد نحو أسبوع على قرار غلق قناة "لينا"، حيث أشارت وزارة الاتصال إلى "أنها تعتبر أن نشاط القناة خارج الأطر القانونية المعتمدة".

مشروع القانون يمهد للمزيد من التضييق على الإعلام